بسم الله الرحمن الرحيم

صناعة المصطلح الحديثي- دراسة استشرافية -

د. سليمان بن عبد الله السعود

أستاذ مشارك بقسم السنة وعلومها

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

ملخص البحث :

يسعى البحث إلى استشراف آفاق صناعة المصطلح الحديثي ، ورصد مسارات الابتكار فيه ، ومنهجه ، وضوابطه ، ومراحله ، وعوائقه ، وينبه إلى أهمية البحث المصطلحي الذي يتوخى المنهجية المصطلحية من خلال دراسة المصطلحات ، والتطور التاريخي الذي طرأ على معانيها ، وتطبيقاتها ، وعلاقتها ، وقضاياها في منظومة المفاهيم الحديثية.

ويؤكد على أهمية التوافق بين المتخصصين على استعمال المصطلحات المبتكرة للتعبير عن المفاهيم والقضايا الحديثية ، ويوصي بمراعاة عدم تعدد المفاهيم والدلالات لهذه لمصطلحات المبتكرة ، والابتعاد عن الألفاظ المشتركة ، منعا للالتباس .

ويدعو إلى تشجيع الابتكار المصطلحي بضوابطه ، وبما لا يخرج عن منهج المحدثين ، ولا يتعارض مع قوانينهم المستقرة ، ولا شك أن هذا مما يدل على حيوية هذا العلم ، وقابليته للتجديد والإضافة .

ويقترح أن تقوم الأقسام العلمية والمراكز البحثية المتخصصة في السنة باختيار مركز للتنسيق بينها فيما يتعلق باعتماد المصطلحات المبتكرة وتوحيدها في البحوث والرسائل الأكاديمية ؛ بما يؤدي إلى اختصار الجهد والوقت ، ويعالج اختلاف هذه المصطلحات ، ويكون من مهامه : التواصل مع الأقسام العلمية والمراكز البحثية المتخصصة في السنة لتبادل المصطلحات ، وإقرارها ، وتوثيق الجهة التي أصدرت المصطلح ، وتاريخ إصداره ، والسعي إلى بناء منظومة مصطلحية تنتظم جميع المفاهيم الحديثية .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وآله وصحبه أجمعين .. أما بعد :

فإن من أبرز ما تميز به المحدثون أنهم وضعوا منهجاً فريداً في نقل الأخبار وفحصها ، تضمن قوانين وقواعد ومفاهيم حديثية ، أطلقوا عليها ألقاباً ومصطلحات للتعريف بها ، وهذه الألقاب والمصطلحات تمت صناعتها من قبلهم ، فهي مصطلحات عرفية " فالمعروف أن لغة كل قوم إنما تسمي تجاربهم فتضع للمسميات اسمًا، وتضع للأعمال أفعالًا ، ويتم كل ذلك في حدود العرف المحلي لهؤلاء القوم "[(١)] .

وهذه المصطلحات مبثوثة في أقوالهم وتراثهم ، وهناك محاولات جادة لجمعها ، ورصدها ، والتعريف بها ، وضبطها من قبل أهل الاختصاص على تفاوت بينهم في الجمع والاستقراء ، بيد أن بعض الأحوال الحديثية للسند والمتن وما يتعلق بهما ، وتفاصيل التصرفات النقدية التي تواطأ عليها أئمة النقد مجال خصب للاستثمار في صناعة المصطلح الحديثي وصياغته .

ومن خلال هذا البحث حاولت أن أستكشف آفاق الابتكار في المصطلحات الحديثية ، بما لا يخرج عن منهجهم المرسوم ، ولا يتعارض مع قوانينهم المستقرة .

وعليه **فمشكلة البحث** تتمثل في استكشاف آفاق الابتكار في المصطلحات الحديثية ، وسيجيب البحث عن الأسئلة التالية :

- ما مفهوم صناعة المصطلح الحديثي ؟
- كيف يتم صناعة المصطلح الحديثي ؟
- ما مسارات الابتكار في صناعة المصطلح الحديثي ؟
- ما منهج الدراسة المصطلحية ؟
- هل هناك عوائق في صناعة المصطلح الحديثي ؟

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان (ص ٣١٤) .

أهداف البحث : يهدف البحث إلى ما يلي :

١- بيان مفهوم صناعة المصطلح الحديثي .

٢ – رصد مراحل صناعة المصطلح الحديثي .

٣- استكشاف مسارات الابتكار في صناعة المصطلح الحديثي .

٤- توضيح منهج الدراسة المصطلحية .

٥- تحديد عوائق صناعة المصطلح الحديثي .

وقد اعتمدت في هذا البحث : المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي ، وذلك باستقراء المصطلحات الحديثية في أقوال النقاد وأحكامهم وتصرفاتهم ، وكتب علوم الحديث والدراسات المعاصرة ذات العلاقة بالمصطلح الحديثي ، وتحليل الطرق السابقة للعلماء في صناعة المصطلح الحديثي ، واستنباط مسارات للابتكار في صناعة المصطلح الحديثي.

ولم أقف على دراسة تستشرف آفاق صناعة المصطلح الحديثي ، وترصد مسارات الابتكار فيه ، ومنهجه ، وضوابطه ، ومراحله ، وعوائقه ، فحاولت في هذا البحث أن أستشرف آفاقه ، وأرصد مساراته مستعينا بالمولى – عز وجل – .

وخطة البحث تشمل : مقدمة ، وثمانية مطالب ، وخاتمة على النحو التالي :

المقدمة : وفيها بيان أهداف البحث ، ومشكلته ، ومنهجه ، وخطته .

المطلب الأول : نشأة المصطلحات الحديثية ، وعلاقتها بعلوم الحديث .

المطلب الثاني : أقسام المصطلحات الحديثية .

المطلب الثالث : مفهوم صناعة المصطلح الحديثي .

المطلب الرابع : مسارات الابتكار في صناعة المصطلح الحديثي .

المطلب الخامس : ضوابط الابتكار في المصطلحات الحديثية .

المطلب السادس : مراحل صناعة المصطلح الحديثي .

المطلب السابع : منهج الدراسة المصطلحية .

المطلب الثامن : عوائق صناعة المصطلح الحديثي .

الخاتمة : وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته .

والله أسأل التوفيق والسداد ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

المطلب الأول : نشأة المصطلحات الحديثية ، وعلاقتها بعلوم الحديث :

يظهر للمتأمل في تاريخ صناعة المصطلح الحديثي أنه جاء استجابة تلقائية للحاجة إلى التعبير عن حال الراوي والمروي ، والمفاهيم والعلوم الحديثية ؛ بألفاظ مختصرة لها حقائق عرفية عند المتخصصين بهذا الفن من المحدثين ، وقد نشأت متزامنة مع نشوء الرواية ، وهي مصطلحات تتسم في بدئها بأنها يسيرة، وعامة ، وغير معقدة ، وقد تكون متداخلة[٢] ، وهذه طبيعة نشوء المصطلحات في جميع العلوم ، من حين بدأ مرحلة (الاستعمال) من قبل فرد أو مجموعة ، مرورا بمرحلة (الانتشار) ؛ حتى مرحلة (الاستقرار) " وإنما تتبلور مفاهيم العلوم عند ولادتها في مصطلحات ، وتعبر عن نضجها حين تنضج بمصطلحات ، وتبلغ أشدها حين تبلغه بأنساق من المصطلحات ، ولا سبيل إلى استيعاب أي علم دون فهم المصطلحات ، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات"[٣] .

وكلما تشعبت علوم الحديث وقضاياه مع مرور الزمن وطول الأسانيد ، وطروء قضايا جديدة متعلقة بالرواية وحفظها وصيانتها ؛ ازدادت الحاجة إلى ابتكار مصطلحات تعبر عنها ، وتمايز بينها[٤] ، إذن هناك علاقة وثيقة بين المصطلحات الحديثية ومفاهيمها – ومنها علوم الحديث – ، " فهذه الأنواع المتنوعة من العلوم الحديث إنما نشأت خلال عملهم ورصدهم الدؤوب للروايات وأحوالها وأحوال رواتها ؛ لما لاحظوا تشكل بعض الروايات وتمايزها عن غيرها بصفة جامعة : جعلوها نوعاً مستقلاً وأطلقوا عليها لقباً (اصطلاحياً) ، لينال كل نوع منها من الخدمة ما يستحقه، فلما تكاثرت علومهم: تكونت لهم لغة علمية خاصة تُسَهِّلُ عليهم ترتيب علومهم واستثمارها.

---

(٢) من هذه المصطلحات المتقدمة مصطلح : الحديث ، الإسناد ، المرسل .

(٣) نظرات في المصطلح والمنهج ، أ.د الشاهد البوشيخي (ص ٤٤) .

(٤) مثلا مصطلح (المعلق) وهو مصطلح أطلقه الدارقطني على ما حذف من أول إسناده راو فأكثر ،كما في التتبع له (ص ١٢٠) ، قال ابن الصلاح : " ويسمى تعليقاً سماه به الإمام أبو الحسن الدارقطني " صيانة صحيح مسلم (ص: ٧٦) ، وقال ابن حجر : " فأما تسمية هذا النوع بالتعليق فأول ما وجد ذلك في عبارة الحافظ الأوحد أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني وتبعه عليه من بعده " تغليق التعليق (٢/ ٧) ، ومثله المستدرك ، والمسلسل ، والزوائد ، والمزيد في متصل الأسانيد ، والمدبج ، والسابق واللاحق .. الخ
ويمكن ملاحظة هذا الأمر بوضوح في المصطلحات المتأخرة عندما احتاج المتأخرون لوضع مصطلحات مبتكرة كبعض طرق التحمل – الإجازة وأنواعها – ، وأقسام العلو النسبي مثل الموافقة والمصافحة وغيرهما ، والمصطلحات المتنوعة في كتابة الحديث وضبطه وبيان ما في النسخ من اختلاف ، وتقييد السماع وغيره .

هنا نشأ مصطلح الحديث.. في أثناء وبعد نشأة علومه ، ويُعد ظهور مصطلح الحديث مؤشرًا واضحاً على تجويد المتحدثين عملهم واكتمال علومهم "[٥] .

ولم ينشغل النقاد الأوائل بالتعمق في صناعة المصطلحات وتفريعها ، والتدقيق في ضبطها ، فهذا القدر – على أهميته – يأتي تبعاً ، ثم هم منشغلون بجمع الأحاديث ونقدها أكثر من شغفهم بضبط المصطلحات وصياغتها ، وتقسيم علوم الحديث ، ورسم الحدود الفاصلة بينها ، فالأمر كما قال الحازمي :" علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع ، كل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته " [٦].

ولما بَعُد العهد بعصر أولئك النقاد الأوائل ، و" لغتهم العلمية " ، وجاء من بعدهم من المحدثين، انشغلوا بتقسيمها ، وتفريعها ، وضبط مصطلحاتها وتعريفها خشية خفاء أو اضطراب معانيها كلما طال الزمن ، إذ كان النقاد الأوائل وهم أهل الاصطلاح المؤسِّس لا يحتاجون إلى ضبطها؛ لأن معانيها حاضرة في أذهانهم ، وممن كان له سبق الريادة في هذا الضبط والجمع : الحاكم النيسابوري ، وهو أول من سمى علوم الحديث بهذا الاسم ، وذكر منها اثنين وخمسين نوعًا [٧] ، ثم جاء بعده ابن الصلاح وذكر منها خمسة وستين ، وقال : " وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى ؛ إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث، وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث، وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله "[٨] .

---

(٥) المنهج النقدي عند المحدثين للدكتور عبد الرحمن السلمي (ص ٢١٥) .

(٦) عجالة المبتدي (ص ٣) .

(٧) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه (ص ١٠) وقد حقق الأستاذ أحمد بن فارس السلوم في مقدمة تحقيقه للكتاب أن الحاكم أول من صنف في جمع علوم الحديث ، وعقد مقارنة بينه وبين الرامهرمزي في ذلك .

(٨) أنواع علم الحديث (ص ١١) ، قال ابن حجر (النكت (٢٣٣/١) : " وقد فتح الله تعالى بتحرير أنواع زائدة على ما حرره المصنف تزيد على خمسة وثلاثين نوعاً. فإذا أضيفت إلى الأنواع التي ذكرها المصنف تمت مائة نوع كما أشار إليه الحازمي وزيادة... ، وفتح الله بباقي ذلك من تتبع مصنفات أئمة الفن كما سنسردها إن شاء الله تعالى عند فراغ هذه النكت، ونتكلم على كل نوع منها بما لا يقصر إن شاء الله تعالى عن طريقة المصنف " . وقد توفي رحمه الله قبل إكمال الكتاب ، لكن ذكر هذه الأنواع في النخبة وشرحها ، قال السخاوي (الغاية في شرح الهداية ص ٦٩) : " واحتوت " النخبة " التي لشيخنا مع اختصارها على أكثر من مائة نوع " .

واستدرك عليه الزركشي ثلاثة عشر نوعا[٩] ، والبلقيني خمسة أنواع أخر[١٠] ، وأوصلها السيوطي إلى ثلاثة وتسعين نوعا[١١] .

وفي قول ابن الصلاح السابق : " وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى ؛ إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث، وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث، وصفاتها " ؛ تصريح واضح في إمكانية الزيادة على هذه العلوم ؛ كما أن فيه إشارة مهمة إلى إمكانية الزيادة في المصطلحات الحديثية ، ولا يخفى أن هذه العلوم المستجدة تستدعي ألقاباً تدل عليها ، وتُعبر عن " أحوال رواة الحديث، وصفاتهم، وأحوال متون الحديث، وصفاتها " غير المذكورة ؛ إلا أن المتأمل في واقع الرواية ، والمصطلحات الحديثية ؛ يلحظ أن غالبية المصطلحات الرئيسة والمهمة تمت صياغتها تبعا للعلوم التي تدل عليها ، وكانت هناك محاولة للزيادة عليها ، ومما يشار له في هذا الصدد أن للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد – رحمه الله – مشروعا في مد علوم الحديث ، وقد حاول أن يبتكر في أنواع الحديث وألقابه ، فألف كتاباً في (معرفة الصحف الحديثية)[١٢] ، وألف كتاباً آخر في (معرفة ما لا يصح فيه حديث) ، قال فيه : " حقيق أن يكون نوعا من أنواع علوم الحديث ، لقبه : (معرفة ما لا يصح فيه حديث) ، وإذ قد وقف السيوطي في تدريب الراوي على النوع الثالث والتسعين ، وقد تم إخراج النوع الرابع والتسعين : (معرفة الصحف الحديثية) ، فهذا النوع : (معرفة ما لا يصح فيه حديث) هو النوع الخامس والتسعين في مشروع : مد علوم الحديث " [١٣]، وقد ينازع في ذلك[١٤] ، لكن يظهر – والله أعلم – أن الزيادة في المصطلحات الرئيسة محدودة بالنسبة لما يمكن الابتكار فيه كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

---

(٩) النكت (٥٨/١) .

(١٠) محاسن الاصطلاح (ص ١٥٠) .

(١١) تدريب الراوي (٩٤٣/٢) ، وأوصلها في كتابه (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر ٢٤٨/١ – ٢٥١) إلى مائة نوع .

(١٢) انظر : معرفة النسخ والصحف الحديثية ، بكر بن عبد الله أبو زيد (ص ٣) .

(١٣) التحديث بما قيل : لا يصح فيه حديث (ص ١٣) .

(١٤) انظر تعليق الأستاذ أحمد بن فارس السلوم في مقدمة تحقيقه لمعرفة علوم الحديث وكمية أجناسه للحاكم (ص ٨) .

المطلب الثاني : أقسام المصطلحات الحديثية :

مما لا يخفى أن المصطلحات تطلق على مفاهيم ، ولكل فن مفاهيمه ومصطلحاته الخاصة به ، فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم(١٥) ، وقد اشتهر المحدثون بإطلاق مصطلحات وألقاب متعددة في شتى علوم الحديث ، ولكون أصوله وقواعده تغلب عليها الاصطلاحات الفنية سمي "علم مصطلح الحديث" (١٦)، حتى صار علم المصطلح عَلَماً على علوم الحديث ، إذا أُطلق ينصرف إليه الذهن .

ولقد أقر لهم سائر المتخصصين بهذا(١٧) ، وهذه المصطلحات الحديثية هي نتاج التمييز والتنويع في علوم الحديث ، وقد كان المحدثون " يعملون في خدمة السُّنَّة ، وصيانتها ، والعناية بروايتها ، ونقدها ، فكانت تتشكل من تلك الروايات أنواعاً مختلفة فيميزون كل نوع عن غيره ، ويطلقون عليه لقباً اصطلاحياً يخصه "(١٨) .

بيد أن علوم الحديث توسعت تبعاً لاهتمام المتأخرين بضبط المصطلحات وتمييزها ، وتفريع العلوم وتقسيمها ، وبناء عليه كثرت المصطلحات ، غير أن الثابت في كل ذلك أن هذه العلوم ومفاهيمها لها حضور سابق في تصرفات الأئمة وأحكامهم ، وإن كانت المصطلحات والألقاب تأتي لاحقاً ، " فلم يكن النقاد يهتمون كثيراً بوضع المصطلحات ، ولكن كان حسبهم الممارسة العملية التطبيقية لرواية الخبر ونقده "(١٩) ، وهذا أمر بالغ الأهمية — تمت الإشارة إليه فيما سبق - يأتي تفصيله فيما بعد .

---

(١٥) وقد سمى أبو عبدالله الخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ) كتابه في مصطلحات العلوم " مفاتيح العلوم " .

(١٦) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ، محمد أبو شهبة (ص ٣٠) .

(١٧) انظر مثلا : علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، د. علي القاسمي (ص ٢٦٣) ، مبادئ علم المصطلحات ، د. قاسم السارة (ص ١٣) .

(١٨) المنهج النقدي عند المحدثين ، د. عبد الرحمن السلمي (ص ١٧٨) .

(١٩) انظر منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي ، أد. عثمان موافي (ص ١٨٠) .

ويظهر للمتأمل في الدراسات المصطلحية في علوم الحديث أنه يمكن تقسيم المصطلحات الحديثية إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : **مصطلحات معرَّفة** : وهي مصطلحات تمت دراستها بعناية ، من خلال دراسات جادة استوفت معايير الدراسة العلمية والتاريخية تم فيها الكشف عن الواقع الدلالي للمصطلح ، ووصفه ، ورصد تطوره التاريخي .

" فالمصطلحات خلاصات العلوم ، في وجودها يتجلى وجود العلم ، وفي تطورها يتلخص تطور العلوم ، ولذلك لابد من فهم المصطلحات لفهم العلوم ، ولابد من ضبط تاريخ المصطلحات لضبط تاريخ العلوم "[٢٠] .

وأدوات الدراسة المنهجية : الاستقراء الكافي للمصطلح وتطوره عبر العصور ، والتحليل ، والمقارنة، والنقد .

وهذه الدراسات بقي العمل على رصدها ، وجمعها ، وتوثيقها ، ونسبتها إلى مبتكريها ، وتحديد مصادرها ، وتصنيفها تصنيفا مفهومياً تبعاً للنسق الأصلي لها ، بحيث تذكر فيه المصطلحات مصنفة حسب النسق العام .

وقد ذكر ابن حجر أنه مما اعتُرض فيه على ترتيب ابن الصلاح لأنواع علوم الحديث في كتابه " بأنه لم يرتب الجميع على نسق واحد في المناسبة ، فكان يذكر ما يتعلق بالإسناد خاصة وحده ، وما يتعلق بالمتن خاصة وحده ، وما يجمعهما وحده ، وما يختص بهيئة السماع والأداء وحده ، وما يختص بصفات الرواة وأحوالهم وحده "[٢١] ، ثم حاول أن يُعبر عن هذا النسق المفهومي المتكامل في نخبة الفكر ، ولعله كان أول من حاول أن يضع خارطة مفهومية متكاملة وشاملة في نسق مترابط ، وهذا الترتيب النسقي المتكامل يساعد في التصور الدقيق لترابط هذه المصطلحات وتكاملها ؛ " فقد قيل : إن فهم

(٢٠) المصطلح العلمي في التراث ، أ.د . الشاهد البوشيخي (ص ١٦١) .
(٢١) النكت على كتاب ابن الصلاح ، ابن حجر (٢٣٢/١) .

المصطلحات نصف العلم؛ لأن المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم ، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة "[٢٢] .

ولكن مما ينبغي التنبه له في هذه المصطلحات المعرَّفة : ما حصل لها من تطور في دلالاتها اتساعاً وضيقا أو تغييرا كما تراه في مصطلحات : الحسن ، والعزيز ، والعلة ، والشاذ ، والمنكر ، والمحفوظ ، والمعروف ، والتدليس ، والإرسال ، والمصحف ، والمحرف وغيرها ، فهذه المصطلحات تعرضت للتطور والتغيير[٢٣] ، كما ينبغي التنبه إلى مسألة المغايرة بين المصطلحات المتداخلة من حيث كثرة الاستعمال وقلته ، وأيضا مسألة التفريق بين إطلاق الاسم، واستعمال الفعل المشتق[٢٤] ، والفرق بين المصطلحات المستعملة والمستقرة ، وهذا يمكن علاجه من خلال الدراسة المصطلحية التي ترصد التطور التاريخي لمعاني هذه المصطلحات كما سيأتي .

القسم الثاني : مصطلحات غير معرَّفة : وهي مصطلحات لم تدرس بعد ، وهذه المصطلحات المهمة لم تدرس أصلاً إما بسبب غموضها ، أو قلة استخدامها ، أو أنها درست باختصار مخل أو استقراء ناقص لم تراعى فيه المنهجية العلمية ، أو لغير ذلك من الأسباب .

---

(٢٢) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، د. علي القاسمي (ص ٢٦٤) .

(٢٣)يقول الصنعاني : " قد كان المتقدمون يطلقون المصحف والمحرف جميعاً على شيء واحد ، وعلى إطلاقهم اعتبرهما ابن الصلاح ومن تابعه فنا واحدا ، ولكن الحافظ ابن حجر جعلهما شيئين وقد تابعه السيوطي على ذلك ، ومنشأ التسمية بالمصحف أن قوما كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف والكتب ، ولم يأخذوه من أفواه العلماء .. ، لهذا وقع هؤلاء في الخطأ عند القراءة ، فكانوا يسمونهم الصحفيين ؛ أي الذين يقرؤون في الصحف ، ثم شاع هذا الاستعمال حتى اشتقوا منه فعلا فقالوا : صحَّف ، أي : قرأ الصحف ، ثم كثر ذلك على ألسنتهم، فقالوا لمن أخطأ : قد صحَّف ، أي : فعل مثل ما يفعل قراء الصحف " . توضيح الأفكار (٤١٩/٢ – ٤٢٠) .

(٢٤) ومن إبداعات ابن حجر المصطلحية أنه كان سباقاً إلى هذا التنبيه كما في قوله : " الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان ، وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التغاير ، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلاً أم منقطعاً، ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك؛ لما حررناه، وقل من نبه على النكتة في ذلك " . نزهة النظر (ص ٦٦ – ٦٧) .

ذلك أن " علم السنة كغيره من العلوم ، له مصطلحاته ، وله لغته ، وفهم هذه المصطلحات ، وإدراك مراد قائلها بها في نص معين ، مرتبة عالية ، لا يبلغها الباحث إلا بعد عناء ومشقة ، وصبر وأناة، وإعمال ذهن .

وكلنا نعرف أن الأئمة يستخدمون المصطلح الواحد في أكثر من معنى، ويستخدمون للمعنى الواحد أكثر من مصطلح، والسياق يوضح المراد" (٢٥).

وهذه المصطلحات متنوعة في شتى علوم الحديث ؛ ولها تعلق بالسند أو المتن أو كليهما ، والحقيقة أنها مجال خصب للدراسات الحديثية بسبب كثرتها وتنوعها ؛ إذ إن هذه المصطلحات أو الألفاظ – التي يُلمح فيها قدر من الاصطلاحية – تنوعت في شتى علوم الحديث ، وهي مصطلحات عامة أو خاصة بعصر ، أو اتجاه ، أو بأحد النقاد .

إذ " إن كثيراً من مصطلحاتهم وألفاظهم التي يتداولونها لم تذكر في مصطلح الحديث ، ولم يوضح معناها "(٢٦) .

ولا شك أن هذه المصطلحات تثري الدراسات الحديثية ، كما أنها تساعد على فهم منهج النقاد وأحكامهم وأقوالهم على وجهها .

ويبقى أن جمع هذه المصطلحات ، ودراستها مشروع مهم للدارسين في حقل الدراسات الحديثية، وقد تمنى علماء سابقون كابن حجر جمع ألفاظ الجرح والتعديل – مثلاً – ، وبيانها ، وتصنيفها كما نقله السخاوي عنه ، وأشار إلى هذا الأمر بقوله : " فمن نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، و (الكامل) لابن عدي، و (التهذيب) وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً.

---

(٢٥) الجرح والتعديل للدكتور إبراهيم اللاحم – بتصرف – (ص ١٩) . ومن أمثلة استخدام المصطلح الواحد في معنيين مختلفين: مصطلح الكذب والتخليط (نفس المصدر ص ٤١٢) .

(٢٦) الجرح والتعديل ، د. إبراهيم اللاحم (ص ٢٠) .

وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك "[٢٧] .

ومن ذلك مصطلحات في وصف أحوال الرواة وتصرفاتهم كمصطلحات : التجويد ، والعسر في الرواية ، والكتابة على الوجه ، أو على الولاء ، الإغراب ، وأصول الرواية وفروعها ونسخها ، والترقيع[٢٨].

ومصطلحات وصف المرويات كمصطلح الفائدة والطرافة ، وهكذا في مصطلحات بيان الاتصال والانقطاع ، والتعبير عن السماع ، " فهناك مصطلحات أخرى غير شائعة عند الباحثين، إما لقلة استخدامها عند الأئمة، أو لاستخدام الباحثين مصطلحات أخرى بديلة لها مما هو شائع معروف، أو لأسباب أخرى .. ، ومن هذه المصطلحات : التوقيف ، الألفاظ ، الإلزاق[٢٩] .

وكذا في مصطلحات عرض التخريج ودراسة الأسانيد كمصطلحات : الوجه ، والطريق ، ومخرج الحديث ، ورفع المدار .. الخ ، ومثل ذلك في مصطلحات تعليل المرويات ، ومصطلحات مناهج الأئمة في الرواية والتصنيف .

وهذه المصطلحات تحتاج إلى دراسة مصطلحية ، تأخذ على عاتقها رصد تاريخ تطورها الدلالي، والاستعمالي ، وأبرز من استعملها من العلماء ، ومدى انتشارها ، وهل تمثل اتجاهاً لبعض النقاد ، أو في عصر أو مكان معين ؟

القسم الثالث : مصطلحات مبتكرة : وهذا القسم هو قطب الرحى في هذا البحث ، وفيه يتم صناعة المصطلح الحديثي وابتكاره ، وتفصيله في المطالب التالية .

---

(٢٧) فتح المغيث للسخاوي (١١٤/٢) ، وينبه إلى أن ما شرح منها في كتب المصطلح إنما هو شرح عام تعوزه الدقة أحيانا كما قال المعلمي : " صيغ الجرح والتعديل كثيراً ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح ، ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر " . آثار الشيخ عبد الرحمن بن يحيي المعلمي (٢٥/ ٢٥٢) .

(٢٨) انظر في بيان هذا المصطلح : الاتصال والانقطاع ، د. إبراهيم اللاحم (ص ١٨-١٩) .

(٢٩) انظر : الاتصال والانقطاع ، د. إبراهيم اللاحم (ص ٤٣٥) .

المطلب الثالث : مفهوم صناعة المصطلح الحديثي :

يُقصَد بصناعة المصطلح الحديثي : اختيار لفظة – مفردة أو مركبة – للتعبير عن مفهوم أو قضية أو علم من علوم الحديث .

" وهي عملية ترمي إلى وضع المصطلحات الدقيقة أمام المفاهيم العلمية ، وذلك هو الأساس في إنتاج المصطلحات المصنَّفة ، وأنظمة التصنيف ، والمعاجم الدلالية "[٣٠] .

ويقصد بالمصطلح "كل كلمة تتميز بانتمائها إلى معجم خاص ، وباستعمالها من قبل المختصين في ميدان معرفي معين "[٣١] ، فهو لفظ يُطْلَق على مفهوم خاص في تخصص معين ضمن منظومة مفاهيمية، " ومع تكوّن العلوم في الحضارة العربية الإسلامية ، تخصصت دلالة كلمة : اصطلاح ؛ لتعني : الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد ؛ للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص ، وبهذا المعنى استخدمت أيضا كلمة : مصطلح "[٣٢] .

والأصل في المصطلحات أن يتم نقل اللفظ من معناه اللغوي إلى معناه العرفي الخاص لمناسبة بينهما ، وهذا شأن عامة المصطلحات في شتى الفنون ، ويخطئ من يفسر هذه المصطلحات بمعناها اللغوي بعيدا عن عرف أهل الاصطلاح ، " وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون علي ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم ، كما لأهل الصناعات العلمية ألفاظ يعبرون بها عن صناعتهم ، وهذه الألفاظ هي عرفية عرفاً خاصاً ، ومرادهم بها غير المفهوم منها في أصل اللغة " [٣٣].

وهذا المصطلح – الدال – يكون لقبا لهذا – المدلول – : أي المفهوم أو العلم أو القضية العلمية، وهو في الدراسات الحديثية يشمل صفات السند والمتن وما يتعلق بهما ، كما يشمل وصف أحكام النقاد وتصرفاتهم ، وما يتعلق بأحوال الرواية وأحكامها .

---

(٣٠) قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة ، عز الدين البوشيخي (ص ٣١) .

(٣١) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، د. علي القاسمي (ص ٢٧٧) ، وانظر في المؤشرات التي تدل على أن كلمة ما هي مصطلح : مبادئ علم المصطلحات ، د. قاسم السارة (ص ١٧) .

(٣٢) الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، د. محمود فهمي حجازي (ص ٨) .

(٣٣) درء تعارض العقل والنقل ، شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢٢/١) .

وبهذا يتبين أن هذه الصناعة الدقيقة لا يقوم بها إلا أهل الفن ، فهم العالمون بأصوله وفروعه ، وكلياته وجزئياته ، العارفون بما يحتاج إليه من المصطلحات ، فالأمر كما قال الإمام مسلم : " واعلم - رحمك الله - أن صناعة الحديث ، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم ؛ إنما هي لأهل الحديث خاصة ؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بها دون غيرهم ، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة من عصر إلى عصر ، من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا هذا "[٣٤] .

وصناعة المصطلح هي عملية إبداعية يقوم بها المتخصص الخبير بهذا العلم ، سواء كان فرداً أم مجموعة ، وهي تتسم بالدقة وببعدها عن اللبس والاحتمالية ، وصولا إلى ضبط المصطلح الوليد ، ثم نشره في السياق التداولي للمتخصصين والمهتمين بهذا العلم .

المطلب الرابع : مسارات الابتكار في صناعة المصطلح الحديثي :

يمكن ملاحظة أن جل علوم الحديث الرئيسة ، سواء كانت متعلقة بحال الراوي أو المروي ؛ قد صاغ لها المحدثون مصطلحات عامة تدل عليها ، غير أن كثيرا من تفاصيل هذه المصطلحات العامة وفروعها بقي بلا مصطلحات خاصة ومحددة تدل عليها ، وهذا النوع هو قطب الرحى في الابتكار ، وهو ينطلق من دراسة المفهوم ، ونمطه ، ومعرفة خصائصه ، ووصفه ، وعلاقته مع المفاهيم الأخرى ، ثم صياغة المصطلح الذي يعبر عنه ، ويمكن الابتكار فيه من خلال ثلاثة مسارات :

الأول : مصطلحات مفصلة ومبينة للمصطلحات العامة – الرئيسة -: والمقصود بالمصطلح المبيِّن : هو وصف المصطلح العام بما يبينه ويوضحه ، إذ قد يكون المصطلح عاماً فيحتاج إلى التفصيل والتمييز في الصفة ، ولا يكون هذا الوصف المبيِّن معروفاً سابقاً ، بشرط أن لا يعارض ما استقر عليه الاصطلاح العام .

فهذه المصطلحات المفصلة تندرج تحت مصطلحات عامة ، وأحياناً يكون المفهوم عاماً لا يفي مصطلح مفرد بجميع معانيه وحقائقه ، فيحتاج إلى التفصيل في مصطلحه ، لسد النقص ، أو بيان الجانب الغامض منه ، وأحياناً يكون المصطلح عاماً وحكمه متعدد ، فيحتاج إلى التفصيل في المصطلح والتمييز في الصفة بحسب تعدد حكمه ليستقل كل مصطلح بحكمه ، وأحياناً يكون المصطلح مما يفهم

(٣٤) التمييز ، الإمام مسلم بن الحجاج (ص ٢١٨) .

منه العموم لغلبة الاستعمال ، فيحتاج إلى البيان لتمييز الحقائق ، فهذه جملة من الأسباب التي تحمل العلماء والباحثين إلى تشعيب المصطلحات وتفصيلها ، وهذا العمل قد سار عليه المصنفون في مصطلح الحديث وعلومه بعد عصر الرواية كما في تقسيمهم الصحيح إلى صحيح لذاته ولغيره ، والحسن إلى حسن لذاته ولغيره ، والمرفوع إلى صريح وحكمي[٣٥] ، والغريب إلى مطلق ونسبي ، والمرسل إلى جلي وخفي ، والمتابعة إلى تامة وقاصرة ، والمقبول إلى معمول به وغير معمول به ، والمجهول إلى مجهول العين والحال ، ونحو ذلك ، وهذا التفصيل والتفريع يفيد في تحديد ماهية المصطلح ، ومعرفة آثاره ، ووظائفه ، وعلاقته بغيره ، والحكم عليه بدقة ، وتصنيفه في خارطة مصطلحات علوم الحديث ، وهو مجال رحب في الدراسات التخصصية ، ولا سيما في الرسائل الأكاديمية ؛ ومن أمثلته : مصطلحات : التضعيف أو التوثيق المطلق ، والتضعيف أو التوثيق المقيد ، والتضعيف أو التوثيق النسبي ، والمدار المطلق والمقيد ، والاختلاف العالي والنازل ، وضيق المخرج وسعته .

ومن ذلك مصطلح الاشتباه الحقيقي والوهمي ، فوصف الاشتباه بأنه حقيقي أو وهمي ليس معروفاً في الاصطلاح ، وإن كان له وجود في واقع الرواية ، وقد خصصت الباحثة الجوهرة الدغيشم رسالتها للماجستير في الاشتباه الوهمي ، ثم خصصت رسالتها للدكتوراه في الاشتباه الحقيقي ، وذكرت أن **الاشتباه الحقيقي**: هو الاشتباه في التمييز بين الراويين في أصل وجودهما أو التفريق بينهما ، وذلك بأن يقع الاشتباه بين الراويين في الاسم أو الكنية أو النسبة، وفي الطبقة والشيوخ، وفي البلد، أو في بعض هذا، ويفترقان في أشياء، فيؤدي ذلك إلى غموض في التمييز بينهما، وهل هما راو واحد أو راويان أو أكثر؟ " .

حيث لاحظت الباحثة أن وقوع الاشتباه بين الرواة على نوعين :

الأول : في التمييز بين الراويين في أصل وجودهما ، أو التفريق بينهما ، وهل هما في الحقيقة راو واحد أو راويان أو أكثر؟

فإذا ترجح خلاف قول الناقد في التفريق بين الراويين ، أو في جمعهما ، يقال عنه إنه اشتبه عليه الأمر، أو وقع في الاشتباه.

---

(٣٥) انظر في ابتكار هذا التقسيم : تدريب الراوي ، السيوطي (٢١٧/١) .

والثاني : أن يكون الراويان متميزين في أصل وجودهما ، لم يشتبها على الراوي أو الناقد في الحقيقة، ولكن في رواية أو روايات معينة فسر أحدهما بالآخر، فيقال له حينئذ إنه وقع في الاشتباه بينهما .

والنوع الأول إنما يقع للناقد من حيث هو ناقد؛ لأن النقاد هم الذين اشتغلوا بالتمييز بين الرواة، وأما النوع الثاني فيقع للراوي حين تحديثه بالحديث، كما يقع للناقد إذا تعرض للتمييز " [٣٦].

الثاني : مصطلحات لوصف عمل الأئمة وأحكامهم وتصرفاتهم وإشاراتهم : إذ إن المصطلحات الموجودة لا تحيط بجميع عمل الأئمة وأحكامهم وتصرفاتهم وإشاراتهم ، أو هي مصطلحات عامة لا تصف دقائق منهجهم .

وهذه المصطلحات مفيدة جداً في التعرف على منهجهم من خلال وصف مواقف النقاد وأحكامهم بدقة ، وجمع المواقف والأحكام والاستعمالات المتماثلة في مصطلح واحد ، ومن أمثلة ذلك مصطلحات : " مقارنة المرويات " ، " الستر على الراوي"[٣٧] ، " الاستشهاد " ، " الجرح بالإشارة " ، " المدارس الحديثية " ، " قرائن الترجيح " .

ومن ذلك مصطلح : " القدر المشترك في الرواية " ، فهذا المصطلح عرفه الدكتور إبراهيم اللاحم بقوله : " هو الصفة التي يجتمع عليها وجهان أو أكثر في مقابل وجه واحد من أوجه الاختلاف، بين الأوجه المجتمعة في هذه الصفة اختلاف في جهة أخرى، أو في أكثر من جهة "[٣٨] .

وفي رسالته للماجستير والتي بعنوان : (القدر المشترك في الرواية ، وأثره في الترجيح عند الاختلاف) يقول الباحث عبد الله بن مسفر - في مبحث : نشأة مصطلح (القدر المشترك) - : " لم يعرف هذا المصطلح . أعني القدر المشترك . عند الأئمة النقاد ، وإنما هو مصطلح حادث . ولا مشاحة في الاصطلاح . لكن الذي يجب أن يعرف ما اصطلاح المقدمين في هذا؟

---

(٣٦) انظر خطة الباحثة : (الاشتباه الحقيقي بين الرواة – دراسة نظرية تطبيقية – ص ١- ٢) .

(٣٧) انظر في بيان هذا المصطلح الجرح والتعديل ، د. إبراهيم اللاحم (ص ٥٢٣) .

(٣٨) مقارنة المرويات ، د. إبراهيم اللاحم (١٣٧/٢) .

الجواب: أنه لا يوجد اصطلاح معين، ولا أكثر من اصطلاح عند الأئمة النقاد، ولو وجد عندهم اصطلاح معين لوسمته به، ولو وجد عندهم أكثر من اصطلاح لوسمته بأحدها ونبهت عن الباقي، وإنما وجدتهم أحياناً يعبرون عن هذا الموضوع بعدة صيغ يجمعها كلها: أنها بصيغة الفعل وليس اصطلاحاً يعرف به هذا الموضوع "[٣٩] .

الثالث : الاستعارة المصطلحية : تزخر جميع علوم المعرفة الإنسانية بمصطلحات ومفاهيم متعددة ولا سيما بعد تطورها وتفرعها وتخصصها ، وكثيرا ما " تقترض " مسارات العلوم المتخصصة من التخصصات الأخرى ما يناسبها من المصطلحات ، وتتم الاستعارة بما يؤدي المقصود ويسد حاجة العلم والباحثين المتخصصين .

" فكل حقل من حقول المعرفة البشرية ، يتوفر على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها على هيئة منظومة متكاملة في كل حقل من حقول المعرفة ، وتكون هذه المنظومة على علاقات متداخلة بمنظومات الحقول الأخرى "[٤٠] .

وفي الدراسات الحديثية يمكن استعارة بعض هذه المصطلحات سواء كانت هذه المصطلحات متداولة في الحقل الشرعي ، أم العلوم الخادمة ، أم في العلوم الإنسانية العامة بحسب الضوابط العلمية التي سيأتي ذكرها .

وتحوي مناهج النقد التاريخي ، ومناهج البحث المعاصرة مصطلحات متعددة في وصف الروايات والأخبار ، وجمعها ، وتحليلها ، والنقد التاريخي للمصادر الشفهية والمكتوبة والوثائق والأصول التاريخية ، ومراحل سير الرواية ، وانتقالها من راو إلى آخر ، مثل : الملاحظة المباشرة ، الملاحظة غير المباشرة ، الدقة، الأمانة ، الموضوعية ، الشك المنهجي ، المنهج الاستقرائي ، أصالة النص ، تصحيح النص ،

(٣٩) رسالة : القدر المشترك في الرواية (ص ٢٠ – ٢١) .
(٤٠) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، د. علي القاسمي (ص ٢٧٨) .

المصادر الأصيلة ، المصادر الفرعية ، المصادر البديلة ، استعادة النص الأصلي[٤١] ، وبعض هذه المصطلحات لها ما يقابلها عند المحدثين .

ومن أمثلة المصطلحات المتعلقة بوصف المتون وموضوعاتها في علوم أخرى : الوجوه والنظائر ، المكي والمدني ، والمعرَّب ، والتكرار والتوكيد ، والقصص النبوي [٤٢] .

المطلب الخامس : ضوابط الابتكار في المصطلحات الحديثية :

لا شك أن الابتكار في المصطلحات الحديثية من القضايا الشائكة في الدراسات الحديثية؛ ولذا لا بد لهذه العملية من ضوابط تحكمها ، ولعل من أهم ضوابطها :

١- الحاجة العلمية للمصطلح الوليد ، أي أن يكون في هذا المصطلح إضافة علمية للتخصص ، كأن تكون القضية الحديثية ليس لها مصطلح يخصها ، أو لها مصطلح عام لا يعبر عنها بدقة ، أو لا يشمل جانباً منها ، فيحتاج الباحث لابتكار مصطلح جديد ، فالمصطلحات ليست ترفاً علمياً ، وتتجلى وظيفة المصطلح في كونه على حد تعبير الشاطبي : " إما واصفاً لعلم كان ، أو ناقلاً لعلم كائن ، أو مؤسساً لعلم سيكون "[٤٣] .

٢- أن لا يوجد مصطلح خاص لهذا المفهوم يعبر عنه بدقة ، أما إن كان الاصطلاح قد استقر على إطلاق مصطلح على هذا المفهوم بدقة فلا ينبغي العدول عنه إلى غيره .

٣ - الفهم السليم للقضايا والمفاهيم الحديثية ، وتأمل النصوص العلمية وسياقاتها وتحليلها حتى يصح تصورها ، ويمكن التعبير عنها بالمصطلح المناسب ، وهذا الفهم السليم والتصور الدقيق للقضايا والمفاهيم الحديثية والتعبير عنها بدقة لا يكون إلا من المتخصص في علم الحديث ؛ فالأمر كما قال

---

(٤١) انظر : مصطلح التاريخ ، أسد رستم (ص ٦٧) ، و منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي ، أد. عثمان موافي (ص٣٩-٥٧) .

(٤٢) وفي المقابل فقد استعار المؤلفون في العلوم الأخرى بعض المصطلحات الحديثية ففي علوم القرآن مثلاً : المسلسل ، العالي والنازل ، المدرج وغيرها . انظر : البرهان للزركشي (٢٩٤/٣) ، التحبير للسيوطي (ص ١٦٤ – ١٧١) ، الإتقان (٤٨٣/٢) .
وفي علوم اللغة مثلاً : المرسل والمنقطع . انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (١٢٦/١) .

(٤٣) الموافقات – تحقيق دراز - (٧٧/١) .

الإمام مسلم : " اعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة ؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بها دون غيره" (٤٤) ، وهذا ما تؤكدها الدراسات الحديثة في علم المصطلح ؛ إذ " إن المبادئ الأولية لعلم المصطلح تؤكد على أن المفهوم هو المنطلق والمنشأ والمآل للدراسات في علم المصطلح ، والمصطلح الصحيح ثمرة فهم المفهوم فهما صحيحا ، وعرضه عرضاً موفقاً مقبولاً ، والمفهوم يسبق المصطلح في وجوده ، ويحتل موقعاً فريداً منه ضمن منظومة المفاهيم في الحقل الموضوعي المتخصص "(٤٥) .

٤ – أن يكون هناك استقراء كاف لكل النصوص التي بني عليها المصطلح ؛ حتى يتطابق المصطلح مع مفهومه ، وفي أي عملية لصناعة مصطلح حديثي لابد من الإحصاء والتحديد الدقيق للمفاهيم والقضايا الحديثية التي تندرج تحت المصطلح المبتكر .

٥ – اختيار المصطلح الدقيق المعبر عن النصوص والقضايا العلمية ، والجامع للعناصر والمعلومات الدلالية التي يتكون منها المفهوم ، وعماده هو الفهم السليم للقضية الحديثية التي يعبر عنها ، والبعد عن الألفاظ الملتبسة أو المحتملة كما سبق ، وليس من شرط المصطلح أن يوجد بلفظه في عبارات الأئمة ، وهذا شأن كثير من المصطلحات ، ولو نظرنا – مثلاً – إلى شَرْطي قبول رواية الراوي : العدالة والضبط ؛ لوجدنا أنه قد جرى الالتزام بهما بعد استقرار المصطلحات ، وقد " تضافرت أقوال الأئمة على اشتراط عدالة الراوي وضبطه بعبارات مختلفة مطولة ومختصرة ، لكن ليس بالضرورة أن يتم التعبير بهاتين الكلمتين "(٤٦).

٦– القابلية للاستعمال في السياق التداولي للتخصص الحديثي ، من خلال التعبير العلمي الدقيق والمتوافق وغير المتداخل مع غيره من المفاهيم والقضايا الحديثية ، كما أنه لابد من مناسبة بين المعنى اللغوي العام والاصطلاحي .

---

(٤٤) التمييز ، الإمام مسلم (ص ٢١٨) .

(٤٥) مبادئ علم المصطلحات ، د. قاسم السارة (ص ٣٢٤) .

(٤٦) الجرح والتعديل ، د. إبراهيم اللاحم (ص ٣٢) .

المطلب السادس : مراحل صناعة المصطلح الحديثي :

سبق في المطلب الأول عند الحديث عن نشأة صناعة المصطلح الحديثي أنه جاء استجابة للحاجة إلى التعبير عن المفاهيم والعلوم والقضايا الحديثية ، ومن الملاحظ أن المصطلحات الحديثية تتوالد بحسب تكاثر المفاهيم والقضايا الحديثية من جهة ، وبحسب حاجة البحث العلمي من جهة أخرى ، وذلك يقتضي أن المصطلح الحديثي يولد عند " الحاجة العلمية " على يد خبير أو مجموعة من الخبراء للتعبير عن مفهوم ما ، فالأساس هو المفهوم ، والمصطلح تعبير عنه ، وفد تتعدد المصطلحات للتعبير عن مفهوم واحد(٤٧) ، وهذه المرحلة – أعني مرحلة (الولادة) – هي أهم المراحل ؛ لأن هذا المصطلح الوليد معرض للقبول أو الرد من المتخصصين ، وكم من مصطلح ولد ميتاً أو اندثر بعد فترة قصيرة !

فإذا جاوز أحدها هذا المضيق الحرج ؛ انتقل إلى مرحلة (الاستعمال) ؛ أي استعماله في السياق التداولي لدى المتخصصين والأقسام العلمية للتعبير عن المفهوم أو القضية الحديثية ، " فالمصطلح إنما سمي بذلك لاصطلاح الناس عليه ، أي تواضعهم وتراضيهم واتفاقهم عليه ، والمصطلحات التي يضعها أفراد أو هيئات ثم لا يستعملها المعنيون بالأمر – أي أهل الاختصاص والمشتغلون بالعلم – لا يمكن أن تعد مصطلحات ، وإنما هي مقترحات ، فالمصطلح إذاً يوجده الاستعمال المتواتر ، ويبلوره ، ويوثق العلاقة بين مكونيه الرئيسين اللذين هما : اللفظ والمفهوم ، وبذلك يستقر ويقوم بدوره الذي يتمثل في تصنيف الواقع والتعبير عنه ، ونقل المعرفة ونشرها وتبادلها " (٤٨) .

فإذا شاع وذاع استعماله للتعبير عن مفهوم ما أو قضية حديثية معينة عند أهل الفن يكون قد وصل إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة (الاستقرار) في السياق التداولي ، فنال شروط الصفة الاصطلاحية، وصار لبنة في منظومة المصطلحات الحديثية .

---

(٤٧) وهذه المنازعة للمصطلح الواحد لا ينتج عنها بالضرورة اختيار أفضل المصطلحات ، فقد يشتهر ما دونه في الاستعمال التداولي ، وهذا من العوائق التي يأتي الحديث عنها .

(٤٨) انظر: إشكالية المصطلح العربي بين الوضع والاستعمال ، د. عبداللطيف عبيد (ص ١٦) ، ولتفاصيل الإجراءات الرئيسة التي تنتهجها الصناعة المصطلحية للحصول على المنتجات المصطلحية ، انظر مبادئ علم المصطلحات ، د. قاسم السارة (ص ٢٠) .

المطلب السابع : منهج الدراسة المصطلحية :

مع بروز علم المصطلحية في الدراسات الحديثة ولا سيما في الحقل الإنساني ، والذي يُعنى بنوعين : الأول : (علم المصطلح) الذي يُعنى بالجانب النظري ؛ أي دراسة المصطلحات وتوثيقها ، والثاني (صناعة المصطلح) والذي يُعنى بالجانب التطبيقي(٤٩) .

فإن هذا العلم يمكن الاستفادة منه في دراسة المصطلحات ، وصناعتها ، وتصنيفها .

ولا يخفى أن المصطلح يكتنز في جوهره وما يتعلق به وينبني عليه : مفاهيم وتصورات ذهنية ، وتطبيقات ، وقضايا علمية ، وإشكالات تحتاج إلى إجابات ، فهو ليس مصطلحا منبتا عن سياقاته وبيئته المفاهيمية كما يدرس في كثير من كتب المصطلح حتى صارت هذه الكتب مجرد كشافات للتعاريف المعجمية .

ومن ثم لابد من دراسة البيئة العلمية والزمانية والمكانية التي ولد فيها المصطلح باعتباره لبنة في سياق مجال علمي معين ، وعنصراً مكملاً في خارطة مفاهيم هذا العلم .

ويراعى في ذلك توقف فهم بعض المصطلحات على بعض ، ثم رصد تطوره الدلالي في أطواره المتعددة من خلال المنهج الوصفي التاريخي ، وتوظيف ذلك في فهم المصطلح(٥٠) .

وللدكتور الشاهد البوشيخي بحث مهم طرح فيه مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرَّفة(٥١) ، لإبراز التطور الدلالي الذي طرأ على هذه المصطلحات الحديثية " المعرَّفة " عبر العصور ، وأفاض في تفصيل منهج الدراسة المصطلحية بمفهوميها : العام والخاص(٥٢) ، والتي " تعني دراسة

---

(٤٩) انظر علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، د. علي القاسمي (ص ٢٦٤) ، وانظر في تاريخ هذا العلم ومراكزه البحثية (المصدر نفسه ص ٢٧٥ – ٢٧٦) ، مبادئ علم المصطلحات ، د. قاسم السارة (ص ١٣) .

(٥٠) وقد أطلق بعض الباحثين الغربيين على هذا العلم : (علم اجتماع المعاني) أو (علم حفريات المصطلح) .

(٥١) مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة ، أ.د الشاهد البوشيخي (ص ١٩٧) .

(٥٢) دراسات مصطلحية ، أ.د الشاهد البوشيخي (ص ٢٦٥) ، وانظر في الإجراءات الرئيسة التي تنتهجها الصناعة المصطلحية للحصول على المنتجات المصطلحية : مبادئ علم المصطلحات ، د. قاسم السارة (ص ٢٠) .

المصطلح لمعرفة تطوره الدلالي من حيث : فهومه ومعانيه ، وخصائصه المكونة له ، وتطبيقاته ، وعلاقاته ، وفروعه المتولدة عنه ضمن مجاله العلمي المدروس به " .

وهذه المنهجية المصطلحية ينبغي أن تشمل جميع الأنواع الثلاثة : المصطلحات المعرَّفة ، وغير المعرَّفة ، والمبتكرة منهج الدراسة المصطلحية .

المطلب الثامن : عوائق الابتكار في صناعة المصطلح الحديثي :

مع أهمية الابتكار في صناعة المصطلح الحديثي ، والحاجة إليه في بعض المسارات —كما سبق— إلا أن هذه العملية تكتنفها بعض العوائق ، ولعل من أهم هذه العوائق :

١- القصور في المصطلحات الوليدة بسبب عدم مراعاة الضوابط السابقة .

٢ — الاشتباه بين المصطلحات وتداخلها ، وهذه المشكلة ليست خاصة بالمصطلحات الوليدة، بل هي عامة في جميع حقول العلم والمعرفة ، وما فتأت مشكلة الاشتباه والتداخل بين المصطلحات تؤرق العلماء كما قال التهانوي : " إن أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم والفنون إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح ، فإن لكل علم اصطلاحاً خاصاً به ؛ إذا لم يعلم لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلاً، وإلى فهمه دليلاً "[٥٣] ، وقد انتُقد ابن الصلاح على هذا التداخل عند قوله في علوم الحديث : (هذا آخر أنواعه وليس بآخر الممكن؛ لأنه قابل للتنويع)[٥٤] ، فقال ابن حجر : " فيه أمور : أحدها : أنه اعترض عليه بأن كثيراً من هذه الأنواع متداخل ؛ لصدق رجوع بعضها إلى بعض : كالمتصل بالنسبة إلى الصحيح، وكالمنقطع والمعضل والمعنعن والمرسل والشاذ والمنكر والمضطرب وغيرها من أقسام الضعف.

والجواب عن هذا أن المصنف لما كان في مقام تعريف الجزئيات انتفى التداخل لاختلاف حقائقها في أنفسها بالنسبة إلى الاصطلاح، وإن كانت قد ترجع إلى قدر مشترك ، وقد أشار هو إلى ذلك في آخر الكلام على نوع الضعيف "[٥٥] .

---

(٥٣)كشاف اصطلاحات الفنون — باختصار - (١/ ١) .

(٥٤) أنواع علم الحديث (ص ١١) .

(٥٥)النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٣٢) .

ولا شك أن هذه المشكلة تستدعي مزيداً من التحري والدقة في ابتكار مصطلح جديد .

٣ – تعدد المصطلحات للتعبير عن مفهوم واحد ، وقد يعود هذا الأمر – أحياناً إلى ثراء اللغة العربية وتنوعها كما جاء في الكتاب لسيبويه – باب اللفظ للمعاني – : " اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين "[٥٦] ، وقد يعود الأمر إلى :

٤ – ضعف التنسيق والتواصل بين المتخصصين والأقسام العلمية ؛ مما يؤدي لعدم الاستفادة من المصطلحات المبتكرة واستعمالها في الدراسات الحديثية والأكاديمية ؛ " وإن ما يقرر حياة المصطلح هو الاستعمال وليس الوضع ، فالوضع هو بمثابة الولادة ، وليس كل مولود يكتب له العيش والحياة ، والمصطلح الذي يلقى القبول والاستعمال هو الذي يحظى بالبقاء والاستمرار ، أما المصطلحات التي لا تستعمل فهي بمثابة موتى لا وجود لهم إلا في سجلات النفوس "[٥٧] .

(٥٦) الكتاب لسيبويه (١/٢٤) .

(٥٧) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية – باختصار – ، د. علي القاسمي (ص ٣٥٠) .

الخاتمة :

تم هذا البحث بحمد الله ، وقد ظهر من خلاله أن هناك آفاقاً واعدة للابتكار في صناعة المصطلح الحديثي ولاسيما في المصطلحات المبينة والمفصلة للمصطلحات العام ، وأيضاً في المصطلحات المتعلقة بوصف عمل الأئمة وأحكامهم وتصرفاتهم وإشاراتهم ، وكذلك في الاستعارة المصطلحية .

ويقترح أن تقوم الأقسام العلمية والمراكز البحثية المتخصصة في السنة باختيار مركز للتنسيق بينها فيما يتعلق باعتماد المصطلحات المبتكرة وتوحيدها في البحوث والرسائل الأكاديمية ؛ بما يؤدي إلى اختصار الجهد والوقت ، ويعالج اختلاف هذه المصطلحات ، ويكون من مهامه : التواصل مع الأقسام العلمية والمراكز البحثية المتخصصة في السنة لتبادل المصطلحات ، وإقرارها ، وتوثيق الجهة التي أصدرت المصطلح، وتاريخ إصداره ، والسعي إلى بناء منظومة مصطلحية تنتظم جميع المفاهيم الحديثية .

ويؤكد البحث على أهمية الاتفاق بين المتخصصين على استعمال المصطلحات المبتكرة للتعبير عن المفاهيم والقضايا العلمية .

وأهمية التوافق على اختيار مصطلح واحد للمفهوم الحديثي الواحد ؛ بحيث يعبر عنه بدقة .

ويوصي بمراعاة عدم تعدد المفاهيم والدلالات للمصطلحات المبتكرة ، والابتعاد عن الألفاظ المشتركة ، منعا للالتباس .

وضرورة توجيه الباحثين إلى البحث المصطلحي الذي يتوخى المنهجية المصطلحية من خلال دراسة المصطلحات ، والتطور التاريخي الذي طرأ على معانيها ، وتطبيقاتها ، وعلاقتها ، وقضاياها في منظومة المفاهيم الحديثية .

وتشجيع الابتكار المصطلحي بضوابطه ، ولا شك أن هذا مما يدل على حيوية هذا العلم ، وقابليته للتجديد والإضافة .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

ThesisHeadline: "Manufacture of the Hadithi Term - Prospective study"

Researchername: SULEIMAN ABDULLAH AL-SAUD

Specialization: Associate Professor in department of Sunnis sciences

College of Shariah& Islamic Studies at Qassim University.

Thesis Summary:

The Thesisaims to foresight the Manufacture of the Hadithi Term، monitor the paths of innovation and its approach، controls، stages and its obstacles.It also makes attention to the importance of terminological research، which envisages the terminology methodology through the study of terminology and the historical development that has occurred in terms of its meanings، applications، relationships and its issues in the system of Hadithi concepts.

The Thesisemphasizes the importance of compatibility among specialists in the use of innovative terms to express concepts and the Hadithiissues. It recommends consideration Not multiple conceptsand signs of these innovative terms and away from the common expressions to avoid confusion.

It also calls for the encouragement of terminology innovation with its controls in a way that does not oppose the curriculum of modernists and does not contradict with their fixed laws. This is undoubtedly evidence of the vitality of this science and its ability to renew and addition.

The Thesissuggests that the scientific departments and research centers in the sunnah to choose a center for coordination between them regarding the adoption of the innovative terms and their unification in researches and academic messages، to reduce the effort and time and addressing the different of these terms. Its duty is to communicate with the scientific departments and specialized research centers in sunnah to exchange and approve terms And document the authority which issues the term and date of issuance and strive to build a system of terminology that organizes all **Hadithi** concepts.

فهرس المصادر

١. آثار الشيخ عبدالرحمن المعلمي ، ت/ مجموعة من الباحثين بإشراف علي العمران ، دار عالم الفوائد ، ط١ ، ١٤٣٤ .

٢. الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ت/ مركز الدراسات القرآنية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ط ١ .

٣. الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، د. محمود حجازي ، دار الغريب للطباعة ، ١٩٩٣ ، ط١

٤. الاتصال والانقطاع ، د. إبراهيم اللاحم ، مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤٢٦ هـ .

٥. البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ت/أنيس الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ .

٦. البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ .

٧. التحبير في علم التفسير ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ت/د. فتحي عبدالقادر ، دار المنار، ط ١ .

٨. التحديث بما قيل : لا يصح فيه حديث ، بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .

٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت/ نظر الفاريابي ، دار طيبة ، ط١ .

١٠. تغليق التعليق على صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر ، ت/سعيد بن عبدالرحمن القزقي، المكتب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ .

١١. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، محمد بن إسماعيل الصنعاني ، ت/صلاح عويضة ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٧ هـ .

١٢. الجرح والتعديل ، د. إبراهيم اللاحم ، مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ .

١٣. دراسات مصطلحية ، د . الشاهد البوشيخي ، دار السلام ، ط١ ، ١٤٣٣ هـ

١٤. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ، عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح ، ت/ موفق عبدالقادر ، دار الغرب الإسلامي ، ط٢ ، ١٤٠٨ هـ .

١٥. عجالة المبتدي وفضالة المبتدي في النسب ، محمد بن موسى الحازمي ، ت/ عبدالله كنون ، المطابع الأميرية بالقاهرة ، ط٢ ، ١٣٩٣ هـ .

١٦. علم المصطلح : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، د. علي القاسمي ، مكتبة لبنان ناشرون ، ٢٠٠٨ ، بيروت ، ط١ .

١٧. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ، محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، ت/عبدالمنعم إبراهيم ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، ط١ ، ٢٠٠١ م .

١٨. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، ت/علي حسين علي ، مكتبة السنة بمصر ، ١٤٢٤ هـ ، ط١ .

١٩. قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة ، عز الدين البوشيخي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، وجدة ، سلسلة ندوات ومناظرات ٠٨ ، ط١ ، ١٩٨٨ م

٢٠. الكتاب ، عمرو بن عثمان الملقب سيبويه ، ت/ عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .

٢١. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد بن علي التهانوي ، ت/ علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، ١٩٩٦ م ، ط١ .

٢٢. اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان عمر ، دار عالم الكتب ، ط٥ .

٢٣. مبادئ علم المصطلحات ، د. قاسم طه السارة ، دار السلام ، ط ١ ، ١٤٣٨ هـ .

٢٤. محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح ، عمر بن رسلان البلقيني ، ت/ عائشة بنت عبدالرحمن ، دار المعارف ، ط١ .

٢٥. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون ، دار الجيل ، ط ١ .

٢٦. مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة ، د . الشاهد البوشيخي ، دار السلام ، ط١ ، ١٤٣٣ هـ

٢٧. مصطلح التاريخ ، أسد رستم ، مركز تراث للأبحاث ، ١٤٣٦ ، ط١

٢٨. المصطلح العلمي في التراث ، د . الشاهد البوشيخي ، دار السلام ، ط١ ، ٤٣٣ هـ

٢٩. معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه ، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري ، ت/ أحمد بن فارس السلوم ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ .

٣٠. معرفة النسخ والصحف الحديثية ، بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .

٣١. مفاتيح العلوم ، محمد بن أحمد الخوارزمي ، ت/إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، ط٢

٣٢. مقارنة المرويات ، د. إبراهيم اللاحم ، مؤسسة الريان ، ط١ ، ١٤٣٢ هـ .

٣٣. المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية ، د. عبد الرحمن السلمي ، مركز نماء ، ط١ ، ٢٠١٤ م .

٣٤. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، أحمد بن علي بن حجر ، ت/ عبدالله الرحيلي ، مطبعة السفير ، ط٢ ، ١٤٢٢ هـ .

٣٥. نظرات في المصطلح والمنهج ، د . الشاهد البوشيخي ، دار السلام ، ط١ ، ١٤٣٣ هـ

٣٦. النكت على كتاب ابن الصلاح ، أحمد بن علي بن حجر ، ت/ د. ربيع المدخلي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ .

٣٧. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ، محمد أبو شهبة ، دار الفكر العربي ، ط١